شكاوى قضائية من مسلمي فرنسا ضد الحكومة

الجمعة 18 ديسمبر 2015 12:12 م

لجأ بعض مسلمي فرنسا إلى المحاكم متهمين الحكومة بارتكاب ما يصفونه بأعمال غير قانونية ،وذلك بعد أن شنت الشرطة الفرنسية مئات المداهمات على منازل ومساجد ومطاعم وفنادق في أقل من خمسة أسابيع منذ الهجمات التي تعرضت لها العاصمة باريس في 13نوفمبر تشرين الثاني

وهناك ما لا يقل عن 20 شكوى مرفوعة ضد الحكومة منذ إعلان حالة الطوارىء في البلاد بعد الهجمات التي شنها تنظيم داعش وتسببت في مقتل 130 شخصا وذلك وفقا لما ذكره المحامون المستقلون الستة الموكلون في هذه القضايا

ومنحت حالة الطوارىء الحكومة سلطات إضافية تتيح لها تنفيذ مداهمات وتحديد إقامة أفراد دون صدور أمر قضائي ورغم أنه من المقرر إنهاء حالة الطوارىء في 26 فبراير شباط تقول الحكومة إنهاقد تمددها

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هذه الإجراءات لا تزال تلقى تأييدا كبيرا من الرأي العام المصدوم من حجم العنف في باريس كما دافع عنها وزراء باعتبارها ضرورة لفرض النظام وحماية المجتمع بشكل عام

لكن مع محاولة الحكومات في شتى أنحاء العالم تحقيق توازن بين الحقوق المدنية والخصوصية من جانب وبين الحاجة إلى تشديد الأمن تسلطت الأضواء على قانون الطوارىء الذي يرجع إلى عام 1955.

وفي 11 ديسمبر طلبت أعلى محكمة إدارية في فرنسا من المحكمة الدستورية مراجعة قانون الطوارىء ومدى دستوريته خاصة فيما يتعلق بتقييد حرية الحركة بعد شكوى قدمها ناشط حددت إقامته في المنزل قبل قمة المناخ العالمية في باريس

وأمس الخميس طالبت 100 منظمة من بينها رابطة حقوق الإنسان الفرنسية ونقابة للقضاة الحكومة برفع حالة الطوارىء على أساس أنهاتؤدي إلى تجاوزات دون التعامل مع الخطر نفسه

لم يكن التقدم بالشكاوى القضائية الحالية ممكنا دون المراجعة التي قام بها المشرعون الفرنسيون حين صوتوا لصالح تمديد حالة الطوارىء في 20 نوفمبر تشرين الثاني

وقال أوليفيه رينودي الأستاذ بجامعة لورين والمتخصص في قوانين الأمن الداخلي إن مراجعة القانون سمحت بإشراف قضائي لكن ذلك كانبعد تنفيذ المداهمات بالفعل

واستطرد قائلا إن هذه الخطوة تعد رغم ذلك "تقدما فالقانون يوسع سلطات الشرطة وأيضا الضمانات القضائية"

وتقول معظم الشكاوى أن الحكومة تصرفت بشكل غير قانوني حين وضعت أناسا تحت الإقامة الجبرية في المنزل لأسباب غير مبررة او استناداالى معلومات مغلوطة وطلبت تعليق أوامر الاعتقال أو العدول عنها

وقال محامون إنهم يعدون مزيدا من الشكاوى فيما يتعلق بالأضرار بالممتلكات خلال المداهمات والأذى النفسي وأوضحوا أن القضاة رفضوا الشكاوى في الست قضايا التي نظرت حتى الآن